

السودان NVVS = مناقشة من منظمة العفو الدولية إلى الحكومة الصينية بمناسبة انعقاد القمة الصينية - الأفريقية للتنمية والتعاون

بمناسبة انعقاد القمة الصينية - الأفريقية للتنمية والتعاون في بكين في الفترة N-S نوفمبر/تشرين الثاني OMMS، فإن منظمة العفو الدولية تدعو الحكومة الصينية إلى إيلاء الأهمية الفائقة لضمان الحقوق الإنسانية للشعوب الأفريقية في استثماراتها وتجاريتها المستقبلية مع السودان وبقية بلدان شرق أفريقيا.

وتشكل الأوضاع في السودان باعث قلق خاص للمنظمة لأن هذا البلد دمّرت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات النزوح القسري. وقد باعت له الصين أسلحة واستثمرت في موارده النفطية من دون إيلاء اهتمام كاف لحقوق الإنسان للسكان. كما أثرت العلاقات الاقتصادية للصين مع السودان، بطرق عدة، على أوضاع حقوق الإنسان في ذلك البلد - لكن نحو الأسوأ.

وكانت منظمة العفو الدولية قد رحبت بالالتزام الذي قطعه الصين، في مايو/أيار OMMS، ومفاده أنها إذا انتُخبت عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإنها "ستساعد على تعزيز جهود من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سائر أنحاء العالم". وتعقد منظمة العفو الدولية، بشكل خاص، أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر يجب ألا يصبح ذريعة للالتزام الصمت عندما تنتهك مثل هذه الدول الحقوق الإنسانية لشعوبها. كما أن الأرباح الاقتصادية للصين يجب ألا تبني على قتل الأفارقة ونزوحهم.

انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تجارة الأسلحة الصينية مع السودان

شملت شحنات الأسلحة التي سلمتها الصين إلى السودان، منذ التسعينيات من القرن المنصرم، ذخيرة ودبابات وطائرات مروحية وطائرات مقاتلة. وقد استخدمت الحكومة السودانية والمليشيات التي تدعمها مثل هذه الأنواع من الأسلحة في ارتكاب انتهاكات هائلة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في النزاعات المسلحة في جنوب السودان ودارفور. وشملت تلك الانتهاكات الهجمات المباشرة والعشوائية على المدنيين والمستوطنات المدنية، وتسببت بوفاة العديد من الأشخاص ونزوح مئات الآلاف قسراً. واستُخدمت الطائرات الحربية والمروحيات لشن عمليات قصف جوي للقري، وتنفيذ عمليات استطلاع قبل شن الهجمات، ومساندة القوات الأرضية في النزاع المسلح في جنوب السودان، حتى العام OMMO وفي الحرب الدائرة في دارفور منذ العام OMMP حتى يومنا هذا. كما استُخدمت الطائرات والمروحيات لنقل القوات والأسلحة إلى مناطق النزاع.

وفي التسعينيات من القرن المنصرم، ذُكر أن الصين باعت إلى السودان طائرات، بما فيها الطائرات المروحية. وفي العام NVVS، قيل إن الصين زوّدت السودان بطائرات مروحية من طراز S-Z، المصنوعة في مصانع شنغهاي للطائرات، والمصمّمة لنقل الجنود. وفي العام OMMN، قامت شركة هاربن دونغان لتصنيع المحركات (هاربن) ببعض الإصلاحات على محركات الطائرات المروحية U-Mi لصالح حكومات عديدة، منها باكستان والسودان. وتُستخدم الطائرات المروحية U-Mi عادة لنقل الجنود، ولكن أنواعاً أخرى منها تستخدم لنقل مجموعة متنوعة من أنظمة الأسلحة. ومع أن طائرات النقل المروحية قد لا تحمل صواريخ، فإنها استُخدمت لنقل الجنود إلى المناطق التي تقع فيها عمليات قتالية، أو التي ارتُكبت فيها فظائع ضد السكان المدنيين.

كما باعت الصين إلى الحكومة السودانية شاحنات عسكرية من إنتاج شركة دونغ فنج الصينية. ويُذكر أن شركة دونغ فنج تنتج مجموعة متنوعة من المركبات العسكرية. وهي تقوم بتصدير منتجاتها تحت اسم "دونغ فنج أيولاس". وورد أن مجموعة الشاحنات العسكرية من نوع EQ 2081/2100 كانت من الناقلات المشهورة للقوات المسلحة الصينية.

وفي السودان قامت لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن السودان، وهي اللجنة التي أنشأت بموجب قرار مجلس الأمن رقم NRVN (للعام OMMR) وتتولى التحقيق في انتهاكات الحظر الدولي على الأسلحة المرسلّة إلى جميع أطراف النزاع في دارفور، بتوثيق وصول دفعة من الشاحنات العسكرية الخضراء من منتجات دونغ فنج إلى ميناء السودان في أغسطس/آب OMMR. "كما شوهدت شاحنات خضراء جديدة من نفس الطراز في المنشآت التابعة لسلاح الجو السوداني".

وتذكر الحكومة الصينية ثلاثة مبادئ في سياستها التي تنظم العمليات الدولية لنقل الأسلحة، وهي: أن الصادرات يجب أن تعزز قدرة البلدان المتلقية على الدفاع عن النفس، وهو أمر مشروع؛ وألا تعرّض للخطر حالة السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وألا تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية. إن الصين تراقب جميع صادرات المنتجات العسكرية التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، وفقاً لأنظمة مراقبة تصدير المنتجات العسكرية التي تعتمد عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت الصين نظاماً لمراقبة المستخدم النهائي للأسلحة بهدف منع نقلها إلى المناطق الساخنة أو الحساسة.

بيد أن ثمة أدلة على أن أسلحة مصدرّة من الصين قد استُخدمت في تهجير السكان من ولاية الوحدة في الفترة OMMM-NVVU، وأنها لا تزال توجع نار النزاع في دارفور، والذي أخذ يمتد حالياً إلى تشاد.

إن منظمة العفو الدولية تطلب من الصين تنفيذ الحظر الفروض على تصدير الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع في دارفور، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم NRVN للعام OMMR، وعدم السماح بالعمليات الدولية لنقل الأسلحة إلى المناطق التي تُستخدم فيها، أو يُرجح أن تستخدم، لانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

تفريغ ولاية الوحدة من السكان، OMMM-NVVU

استمرت هيئة البترول الوطنية الصينية، وهي هيئة تابعة للدولة، في الاستثمار في مجال النفط في السودان منذ ديسمبر/كانون الأول NVVS، كجزء من شركة النيل الأكبر للبترول. ومنذ العام NVVU، استثمرت الصين ما يربو على P مليار دولار أمريكي في تطوير حقول النفط وبناء خط أنابيب طوله NRMM كيلومتر ومصفاة وميناء. وتعتبر هيئة البترول الوطنية الصينية إحدى الشركات النفطية الرئيسية التي تملك حق استغلال النفط في السودان، حيث تملك الحصة الأكبر في شركة النيل الأكبر للبترول (QMP%)، التي استغلت الحقلين N و O (هيجليغ والوحدة)؛ وتملك امتيازاً في أكبر الحقول إنتاجية، وهو الحقل Q. وفي يوليو/تموز OMMS، بدأت الصين باستخراج النفط من الحقلين P و T (في حوض مبلوط في ولاية النيل الأعلى الشمالية بجنوب السودان)، والذي يُقدر ما سينتجه بنحو OMMR. الحقل N و O في ولاية الوحدة بجنوب السودان، في الوقت الذي كانت فيه الصين عضواً في هذا الكونسورتيوم، مع عمليات نزوح جماعي قسري وقتل للسكان المدنيين الذين يعيشون هناك. وقصفت الطائرات السودانية العديد من القرى،

كما شنت مليشيات جنوبية، بدعم من القوات المسلحة السودانية، هجمات أسفرت عن قتل العديد من الأشخاص وتدمير المنازل، إلى أن أُخليت المنطقة من سكانها، وذلك على ما يبدو بهدف تفرغها تماماً من السكان لغايات التنقيب عن النفط واستخراجه. وقد فرَّ سكان المنطقة إلى المدن المحيطة بها أو أقاموا مستوطنات للأشخاص النازحين داخلياً حول العاصمة الخرطوم في شمال السودان.

وساعدت الحكومة الصينية في بناء الطريق الدائم الذي يستخدمه الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معه لشن هجمات على المدنيين، وزودت الحكومة السودانية بالأسلحة، ومنها الطائرات المروحية. كما أن هيئة البترول الوطنية الصينية جنت فائدة مباشرة من "ضمان الأمن" الذي وقَّره الجيش السوداني ضد الجماعات المتمردة في حقول النفط – نفس القوات المسؤولة عن عمليات النزوح القسري الهائلة للمدنيين الذين يعيشون في حقول النفط.

إن عمليات النزوح القسري التي ينفذها الجيش السوداني والمليشيات المدعومة من الحكومة في ولاية الوحدة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإن أي حكومة مسؤولة عن فرض عمليات النزوح الداخلي الواسع النطاق لمواطنيها، أو التغاضي عنها؛ إنما تنتهك التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "تعزيز الاحترام والمراعاة لحقوق الإنسان في العالم بأسره والحريات الأساسية للجميع" (المادتان RR، RS). وتشمل حقوق النازحين المجموعة الكاملة للحقوق المكرسة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن الحكومة الصينية لم تعرب قط عن مناهضتها العلنية لعمليات النزوح القسري للسكان المدنيين في ولاية الوحدة. ففي حقل النفط في ميلوط، ذكر أنه تم تدمير نحو NMM قرية، بينها العديد من القرى التي دُمرت في الفترة OMMO-NVVV. كما ورد أن آلاف الأشخاص قد نزحوا. (N)

إن منظمة العفو الدولية تطلب من الحكومة الصينية أن تشجب علناً انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد المدنيين في سياق النزاعات المسلحة في السودان، وأن تقول بشكل صريح وقاطع أنها تعارض عمليات النزوح القسري والإخلاء القسري في مناطق عملياتها.

استثمارات هيئة البترول الوطنية الصينية في حقول كردفان ودارفور
تملك الصين امتياز التنقيب في الحقل S، الذي يمتد من غرب كردفان إلى ولاية دارفور الجنوبية والشالية. وقد رفعت الصين إنتاج الحقل S، الذي تقع معظم منشآته في كردفان، ولكنها تتصل بحقل دارفور، من NM MMM برميل يومياً في العام OMMR إلى QM MMM برميل يومياً في يوليو/تموز OMS.

وفي دارفور، لا يبدو أن النفط هو السبب وراء عمليات النزوح القسري الهائل وتدمير القرى والقتل والاعتصاب التي يتعرض لها السكان المدنيون. ولكن الحكومة السودانية استخدمت في دارفور الأساليب نفسها التي استخدمتها إبان النزاع في الجنوب – من قبيل القصف بالطائرات الحربية والمروحية الروسية والصينية الصنع، واستخدام المليشيات التي تمولها الحكومة ويساندها الجيش السوداني بهدف تهجير السكان المدنيين. وهكذا، فعلى الرغم من أن تفرغ المناطق الغنية بالنفط من سكانها بهدف استغلالها لم يكن الدافع الرئيسي لعمليات النزوح القسري الهائل للمدنيين في دارفور، فإن منطقة امتياز هيئة البترول الوطنية الصينية قد شهدت بعض أكثر انتهاكات حقوق الإنسان فظاعة.

ويطالب أهالي دارفور الذين تعرضوا لهذه الانتهاكات بنشر قوات فعالة لحفظ السلام لحمايتهم. وإذا لم يحصلوا على حماية فعالة، فإن أكثر من مليونين من أهالي دارفور النازحين إلى مخيمات أو بلدات في إقليم دارفور أو في أماكن أخرى من السودان أو مخيمات اللاجئين في تشاد، يشعرون بأنه لا مستقبل لهم ولا أمل في العودة إلى ديارهم سالمين. وفي مناطق واسعة من دارفور، ولاسيما في غرب دارفور، نفذت مليشيا الجنجويد المدعومة من الحكومة السودانية الكثير من عمليات النزوح القسري. ويعتبر النازحون بمثابة سجناء في المخيمات أو المدن. ولم يعد لديهم ثقة بقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، التي عجزت عن حمايتهم بسبب نقص التمويل والمعدات والأفراد.

واستجابة لطلب من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره رقم NTMS، لصالح إرسال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى دارفور لحماية المدنيين. وقد أصدرت الحكومة الصينية العديد من البيانات المؤيدة لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولكنها تصر على ضرورة الحصول على موافقة الحكومة السودانية أولاً، وعلى عدم تدخل تلك القوة في الشؤون الداخلية للسودان.

ولدى الصين مسؤولية أمام أهالي دارفور بأن تستغل موقفها للحصول على موافقة السودان على نشر قوة فعالة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. وفي سياق عملية تأمين النفط من السودان، يتعين على الصين ضمان الحماية لحقوق السكان الموجودين في مناطق عملياتها. ولا يجوز أن تقف مكتوفة الأيدي كشاهد صامت.

إن منظمة العفو الدولية تطلب من الصين أن تقول علناً إنها تعتبر حماية أهالي دارفور أولوية قصوى، وإنها ستستخدم نفوذها لدى حكومة السودان لحملها على الموافقة على نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، بحيث تكون فعالة، وذات صلاحيات تخولها توفير الحماية للمدنيين.

الثروة النفطية لا تساعد على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
يُعتقد أن إجمالي إنتاج السودان من النفط يربو على QMMI MMM برميل يومياً. ومع وصول سعر البرميل الواحد حالياً إلى أكثر من SM دولاراً أمريكياً، فإن ذلك يعني أن عائدات السودان من النفط لا تقل عن OQ مليون دولار يومياً.

ومع ذلك فإن هذه الثروة النفطية لم تعد بالفائدة المرجوة على شعب السودان. فالشعب السوداني لا يتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل كامل، من قبيل الحق في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة الكافي. ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي، فإن معدل الالتحاق في التعليم الأساسي يبلغ RU بالمئة، مع أخذ التباينات الجغرافية الواسعة بعين الاعتبار، حيث تقل النسبة في بعض الولايات عن OM%. ولا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة: ففي نهاية العام OMMI بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة SP لكل NMMM طفل، وذلك وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للعام OMMR.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الحكومة الصينية إلى ضمان أن تُصدر القمة الصينية-الأفريقية بياناً واضحاً يقول إن الاستثمار والتعاون والتنمية الثروة يجب أن تُستخدم لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب السودان.

كما تحت منظمة العفو الدولية الحكومة الصينية على ضمان وفاء الشركات الصينية التي تستثمر في السودان بمسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يدعو "كل عضو في المجتمع" إلى القيام بدوره في ضمان مراعاة حقوق الإنسان في العالم بأسره. وبصفتها أعضاء في المجتمع، فإن جميع الشركات يجب أن تحمل على عاتقها مسؤولية مراعاة حقوق الإنسان في عملياتها. كما أن مسودة المعايير المتعلقة بمسؤوليات الشركات المتعدية الجنسيات وغيرها من المشاريع التجارية (معايير الأمم المتحدة) التي اعتمدها اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العام OMMP، تتضمن المبادئ التوجيهية الأكثر شمولاً بين تلك المتوفرة حالياً فيما يتعلق بمسؤوليات وسياسات حقوق الإنسان للشركات. وتتصص معايير الأمم المتحدة على أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان احترام حقوق الإنسان من جانب الشركات المتعدية الجنسيات وغيرها من مشاريع قطاع الأعمال. إن منظمة العفو الدولية تتطلع إلى عقد مؤتمر ناجح تحتل الحقوق الإنسانية للسودانيين وجميع الأفارقة موقع الصدارة في جدول أعماله.

هامش

N انظر: تطوير النفط في منطقة أعالي النيل الشمالية- تحقيق أولي أجراه الائتلاف الأوروبي المعني بالنفط في السودان، مايو/ أيار OMMS ، الموقع: www.ecosonline.org